جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508

Volume 9, Issue 3, Sep 2023

الإصدار التّاسع، العدد الثّالث، سبتمبر 2023

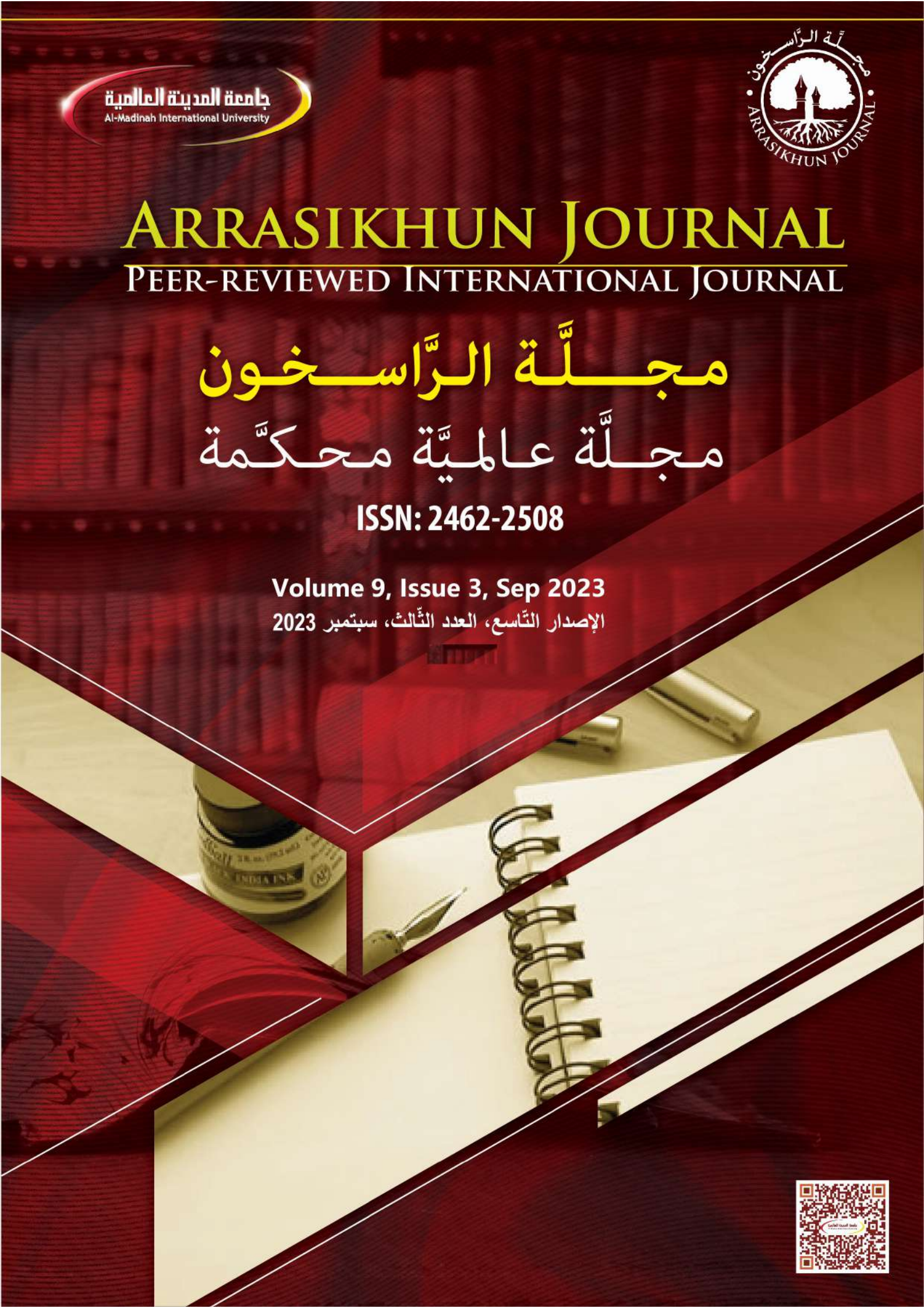

مجلة الرّاسخــون

مجلة عالمية محكّمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار التّاسع، العدد الثّالث، سبتمبر 2023

أولًا: الدّراسات الإسلامية	
البحث	صفحة

1. المسائل المتعلقة بالوقف والابتداء في تفسير زاد المسير لابن الجوزي جمعًا ودراسة.....	22-1
2. تَتِمَّةُ الْمَطْلُوبِ بِمَا زَادَهُ النَّشْرُ لِيَعْقُوبَ نَظْمُ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَلِيجِيِّ (ت 1389هـ) تحقيقًا وضبطًا وشرحًا.....	47-23
3. أقوال النبي صلّى الله عليه وسلّم في أمور الدنيا وحي، أم اجتهاد منه ورأي؟.....	61-48
4. قاعدة الإقالة بيع أو فسخ؟ وتخريج بدل الخلو عليها	79-62
5. بناء الفتوى على الاحتياط عند الشيخ ابن عثيمين دراسة تطبيقية في باب الوضوء.....	99-80
6. الحدود والتعزير والقصاص في السياسة الشرعية للخليفة العادل عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه- (دراسة فقهية مقارنة).....	121-100
7. دفاعات الإمام محمّد الطّاهر ابن عاشور في باب القياس عن الإمام شهاب الدّين القرافي من خلال كتابه: (التّوضيح والتّصحيح لمشكلات شرح تنقيح الفصول) جمعا ودراسة تطبيقية.....	142-122
8. مظاهر التيسير ورفع الحرج في المذهب الحنبلي: الزكاة والصيام نموذجًا جمعا ودراسة تطبيقية.....	167-143
9. من أشراط الساعة المتعلقة ببلاد الشام والتي لم تقع بعد.....	190-168

ثانيًا: الدّراسات اللّغوية	
البحث	صفحة

10. سورة المجادلة دراسة تطبيقية على المفعول فيه	204-191
11. ظواهر لغوية في اللهجة السورية.....	225-205
12. دلالة استخدام كان في ديوان الهذليين" دراسة نحوية تحليلية تطبيقية ".....	246-226
13. شعر الفخر السعودي بين الذات والآخر.....	260-247

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

رئيس هيئة التّحرير : الأستاذ الدّكتور / داود عبد القادر إيليغا

نائبة مدير هيئة التّحرير: الأستاذة/ عايدة حياتي بنت محمد سند

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكّمو أبحاث العدد (حسب التّرتيب الأبجدي):

- الأستاذ المشارك الدّكتور/ إبراهيم بيومي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم تويالا
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ أحمد علي عبد العاطي
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ أشرف زاهر
- الأستاذ المشارك الدكتور/ حساني نور
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ دكوري عبد الصمد
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي سيد
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ الطّيب المبروكي
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ محمّد عبد الرحمن سلامة
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ عبد الرحمن حسانين
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ عبد الله رمضان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف
- الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر خضر ميلاد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد الحلواني
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ محمد الشرقاوي
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ نادي قبيصي
- الأستاذ المشارك الدّكتور/ محمّد البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله النجار
- الأستاذ الدكتور/ يوسف محمد عبده محمد العواضي

Arrasikhun Journal, Volume 9, Issue 2, Sept 2023

ISSN: 2462-2508

أقوال النبي ﷺ في أمور الدنيا وحي، أم اجتهاد منه ورأي؟

فاطمة بنت عبد التّواب بن قاسم محمد
أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية تيماء الجامعية – جامعة تبوك
المملكة العربية السعودية
fmohammed@ut.edu.sa

الملخص

السنة النبوية والقرآن أساس للدين، وبحفظهما وبقائهما حفظ وبقاء للدين، ومن سنة النبي ﷺ ما يتعلق بأمور الدنيا فهل أقواله ﷺ في أمور الدنيا وحي من الله تعالى، أم اجتهاد منه ﷺ ورأي؟ اخترت في هذا البحث مناقشة هذه القضية الحديثية، واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة. يتناول في المبحث الأول أقوال النبي ﷺ واجتهاداته في الأمور الدنيوية هل هي وحي؟، الآراء والأدلة في ذلك. ويتناول في المبحث الثاني الروايات الواردة في تأبير النخل، وبيان الغريب وأقوال الشراح فيها. وقد اشتمل البحث على عدة نتائج من أهمها: أن تحديد فاصل بين أمور الدنيا والدين بشكل دقيق أمر غير ممكن، وأن قوله ﷺ: (أنتم أعلم بأمر دنياكم) لا يعد قاعدة عامة في كل أمور الدنيا، وأن كل ما يصدر من النبيﷺ ، ولم يظهر فيه ما يدل على أنه وحي؛ يُستفاد منه التشريع حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك.

الكلمات المفتاحيه: أقوال النبي، أمور الدنيا، وحي، اجتهاد.

ISSN: 2462-2508

ABSTRACT

The Sunnah of the Prophet, along with the Qur'an, is the basis of religion, and by preserving and maintaining them, it is the preservation and survival of this religion, and from the Sunnah of the Prophet, may God's prayers and peace be upon him, what is related to worldly matter. In this research, I chose to discuss this modern issue, and the nature of the research necessitated dividing it into an introduction, two sections, and a conclusion.The first topic: What the prophet say, may God's prayers and peace be upon him, and his interprets of worldly matters, are they revelations? Opinions and evidence for that. And the second topic: Palm pollination and explain it. The research included several results, the most important of which are: Define separator between worldly affairs and religion accurately is not possible, and that His saying, may God bless him and grant him peace: "You have better knowledge (of a technical skill) in the affairs of the world" is not considered a general rule in all worldly affairs, and everything comes from the Prophet, may God bless him and grant him peace, There is not appears in it evidence that it is a revelation; Legislation is used until evidence proves otherwise.

Keywords: sayings of the Prophet, worldly affairs, revelation, ijtihad.

ISSN: 2462-2508

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن للسنة النبوية شأنًا عظيمًا، ومنزلة عالية في الإسلام؛ فهي مع القرآن أساس للدين، وبحفظهما وبقائهما حفظ وبقاء للدين، والسنة النبوية وحي أوحاه الله ﷻ إلى نبيه محمد ﷺ، قال تعالى: وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ٤ [1]؛ لذا كان لزامًا التمسك بهما حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

ومن سنة النبي ﷺ ما يتعلق بأمور الدنيا من آداب ومعاملات وغيرها مما سوى العبادات، فهل أقواله ﷺ في أمور الدنيا وحي من الله تعالى، أم اجتهاد منه ﷺ ورأي؛ ولا سيما وأنه -عليه الصلاة والسلام- قال في حديث تأبير النخل: (أنتم أعلم بأمور دنياكم)؟، وهل جميع الأمور الدنيوية داخلة في هذا الحديث؟

خاض في هذه المسألة كثير منذ القِدم، وفَهِم البعض حديث تأبير النخل فهمًا يُجانب الصواب؛ لعدم تأمل روايات الحديث تأملًا صحيحًا.

لذا اخترت مناقشة هذه القضية الحديثية في هذا البحث الذي هو بعنوان: (أقوال النبيﷺ في أمور الدنيا وحي، أم اجتهاد منه ورأي؟) من خلال دراسة حديث تأبير النخل، وقوله ﷺ: (أنتم أعلم بأمر دنياكم).

وسأذكر فيه أشهر الآراء في هذه المسألة، وأدلتهم في ذلك، والروايات الواردة في تأبير النخل، وأقوال الشراح فيها؛ للوصول إلى الفهم الصحيح للمسألة -بإذن الله تعالى-.

وأسأل الله التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهمية البحث:

كون البحث يبين الفهم الصحيح لقوله ﷺ: (أنتم أعلم بأمر دنياكم) الذي هو أشهر دليل للقائلين بأن قول النبيﷺ في الأمور الدنيوية ليس بوحي.

أسباب اختيار الموضوع:

- الوقوف على الآراء في مسألة أقوال النبيﷺ واجتهاده في الأمور الدنيوية، ومعرفة أدلتهم في ذلك.
- عرض روايات حديث تأبير النخل، وذكر أقوال الشراح والعلماء فيه.
- بيان الفهم الصحيح للحديث من خلال التأمل في تلك الروايات وأقوال العلماء.
- إثبات أن أقوال النبي ﷺ واجتهاده في الأمور الدنيوية لا تخرج عن عصمة الوحي، وأن كل ما جزم به النبي ﷺ فهو من عند الله تعالى.

أهداف البحث:

- بيان أن أقوال النبيﷺ واجتهاده في الأمور الدنيوية وحي ما لم يقم الدليل بخلاف ذلك.
- بيان المعنى من قوله ﷺ: (أنتم أعلم بأمر دنياكم).

أسئلة البحث:

يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل أقوال النبي ﷺ واجتهاده في الأمور الدنيوية وحي؟.
- ما معنى قوله ﷺ: (أنتم أعلم بأمر دنياكم)؟.

الدراسات السابقة:

هناك كتب تناولت جانبًا من الموضوع، وشيئًا منه؛ مثل:

1- الاجتهاد بين التأصيل والتجديد، للأستاذ

(1) سورة النجم: (آية 3-4).

ISSN: 2462-2508

حسن عبد الرحمن بكير.

2- المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، لأبي البركات عبد السلام ابن تيمية، وأبي المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام، وأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام.

3- مدى الاحتجاج بالأحاديث النبوية في الشؤون الطبية والعلاجية، للدكتور محمد سليمان الأشقر.

4- حجية الأحاديث النبوية الواردة في الطب والعلاج، للدكتور أحمد عمر بازمول.

5- معجزات نبوية نلمسها من لمحات مضيئة على أحاديث إيقاف تأبير (تلقيح) النخيل، للدكتور عبد البديع حمزة زللي.

6- أضواء على حديث تأبير النخل، للدكتور جمال محمد عز الدين الغرياني.

7- بحث حديث تأبير النخل وشبهة تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية، للأستاذ كحلول السعدي.

وغيرها

ولم أقف على دراسة خاصة تتناول الموضوع من جميع الجوانب التي تناولتها.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، ثم الفهارس.

المقدمة: وتتضمن أهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج البحث.

المبحث الأول: أقوال النبي ﷺ واجتهاداته في الأمور الدنيوية هل هي وحي؟، الآراء والأدلة في ذلك. ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الرأي الأول، وأشهر أدلته.

المطلب الثاني: الرأي الثاني، وأشهر دليل لهم.

المبحث الثاني: الروايات الواردة في تأبير النخل، وبيان الغريب وأقوال الشراح فيها. ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الروايات الواردة في تأبير النخل.

المطلب الثاني: بيان الغريب.

المطلب الثالث: ذكر أقوال شراح الحديث.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث.

الفهارس: وتشتمل على فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

منهجي في البحث:

- في البحث -بشكل عام- كتبت الآيات بالرسم العثماني.
- وثقت النصوص المنقولة من مصادرها الأصلية ما أمكن، فإن كانت باللفظ عزوت إلى المصدر مباشرة، وإن تصرفت فيها أشرت إلى ذلك بكلمة (ينظر).
- وفي العزو إلى المصادر أذكر رقم الصفحة، والجزء، وأضيف المادة اللغوية في معاجم اللغة وكتب الغريب-إن وجدت-.
- اكتفيت في ذكر المصادر في الحاشية باسم الكتاب فقط، فإن كان اسمه طويلاً اجتزأت بعضه؛ اعتماداً على ذكر بيانات الكتاب كاملة في الفهارس، وإن كان اسم الكتاب مشتركًا لأكثر من مؤلف؛ فأنص على اسم المؤلف.
- خرجت الأحاديث من الصحيحين، فإن لم أجده فمن السنن الأربعة، ثم من بقية التسعة.
- لم أترجم للأعلام؛ سواء من الصحابة، أو العلماء.
- أضفت علامات الترقيم بين الجمل، والفقرات؛ توضيحًا للمعنى.

وأسأل الله التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ISSN: 2462-2508

المبحث الأول:
أقوال النبي ﷺ واجتهاداته في الأمور الدنيوية هل هي وحي؟ والأدلة على ذلك.

اختلف العلماء في أقوال النبي ﷺ واجتهاداته في الأمور الدنيوية، وهل يلزم أن تكون وحيًا بمقتضى نبوته ﷺ، أو أن هذا الأمر لا صلة له بمنصب النبوة؟ في هذه المسألة رأيان مشهوران.

المطلب الأول: الرأي الأول، وأشهر أدلته.

إن كل ما جاء عن الرسول ﷺ وحي من الله تعالى، وإنه ﷺ معصوم من الخطأ في كل ما يقوله، ويخبر عنه.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بأدلة كثيرة؛ من أشهرها:

1. قوله تعالى: وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى(3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4) [1].

فكل ما جاء على لسانه ﷺ فهو صادر عن مشكاة الوحي الإلهي.

2. عن عبد الله بن عمرو قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا؟! فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فِيهِ فقال: (اكتب، فو الذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق)[2].

3. النصوص العامة المطلقة الدالة على وجوب طاعة الرسول ﷺوتصديقه في كل ما جاء به، وأخبر عنه.

وقال أصحاب هذا الرأي: حتى إن اجتهد النبي ﷺ فإن اجتهاده إما أن يكون صوابًا فيُقَر عليه من الله تعالى، والإقرار نوع من الوحي، وإما أن يكون خطأ فيصوب؛ لأن الله ﷻ لا يقر نبيه ﷺ على خطأ، والتصويب وحي من الله تعالى أيضًا، فكل ما صدر عن النبي ﷺ يكون وحيًا من الله تعالى، إما قبل أن يصدر من النبي ﷺ، وإما بعد أن يصدر[3].

المطلب الثاني: الرأي الثاني، وأشهر دليل لهم.

إن في كلام النبي ﷺ ما ليس بوحي، فلا يجب أن تكون أقوالهﷺ في أمور الدنيا مطابقة للواقع؛ بل قد يخطئ ﷺ ويصيب غيره.

وأشهر دليل لهم: حديث تأبير النخل، وقوله ﷺ: (أنتم أعلم بأمور دنياكم)، وقوله ﷺ: (إنما أنا بَشَر، إذا أَمَرْتُكُمْ بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رَأْيٍ؛ فإنما أنا بَشَر)[4].

فقد ميز النبي ﷺ صراحة بين نوعين من أقواله: نوع من الدين وهو من الله تعالى، ونوع من رأيه المحض وهو صلى الله عليه وسلم بشر -أي يصيب ويخطئ-[5].

إذن استدل أصحاب الرأي الثاني بهذا الحديث أن النبي ﷺ يجتهد في أمور الدنيا، وأنه قد يخطئ، وبناء على ذلك وضعوا قاعدة عامة لنصوصه المتعلقة بأمور الدنيا، وأنه قد أعلمنا أن الأمر راجع إلى تحقيق المصلحة التي يعرفها أهل الدنيا، وأنه لا يلزمنا اتباع أمره ﷺ؛ لقوله: (أنتم أعلم بأمر دنياكم)، وقوله: (إن كان شيئًا من أمر دنياكم فشأنكم به، وإن كان من أمور

(1) سورة النجم: (آية3-4).
(2) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في كتابة العلم (356/3) (ح3648). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (408/2).
(3) ينظر: المسودة (901/2-916)، مدى الاحتجاج بالأحاديث النبوية (ص9-12)، هل أحاديث الطب النبوي وحي؟ (ص4-5).
(4) في المبحث القادم ذكر نص الحديث ورواياته.
(5) ينظر: مدى الاحتجاج بالأحاديث النبوية (ص12-16)، هل أحاديث الطب النبوي وحي؟ (ص5-6).

ISSN: 2462-2508

دينكم فإليّ).

ولكن ما الحد الفاصل بين أمور الدنيا والدين؟ وكما هو معلوم فإن من أمور البيع والشراء والحرب والسلم والطعام والشراب واللباس وما شاكلها ما هو من أمور الدين، وقد نزلت فيه آيات من الله تعالى؛ لذلك فإن تحديد الفاصل بحسب المجالات ليس دقيقًا[1].

أراد البعض أن يهدم بهذا الحديث كل ما حوته دواوين السنة العامرة من أحاديث المعاملات والبيوع، والعلاقات الاجتماعية والسياسية، وكأن الرسول ﷺ قال هذا الحديث لينسخ به جميع أقواله وتقريراته الأخرى. فهذا رأي خطير؛ خاصة إذا فُهِم من قوله ﷺ: (أمر دنياكم) كل ماعدا العقيدة والعبادات المحضة؛ كالمعاملات؛ من بيع وشراء، وطلاق ونكاح، وآداب الحديث، والطعام والشراب، واللباس، وغيرها. فعلى هذا الفهم كأنه ﷺ يقول: لا تطيعوني في أمور دنياكم أبدًا؛ وإنما الطاعة في الدين فقط! وما أقبح هذا الفهم، وأسوأ أثره على الدين والدنيا!، وبهذا الرأي الخطير يدندن المستشرقون بشكل عام، والعلمانيون من أبناء بلاد المسلمين، وهذه دعوة صريحة لرد كثير من السنن، وترك العمل بها، والتحاكم إليها[2].

ولمناقشة هذه الشبهة قمت في المبحث الثاني بعرض روايات حديث تأبير النخل، وأقوال شراح الحديث فيه؛ للوصول للفهم الصحيح في هذه المسألة.

المبحث الثاني:

الروايات الواردة في تأبير النخل، وبيان الغريب وأقوال الشراح فيها.

المطلب الأول: الروايات الواردة في تأبير النخل.

الرواية الأولى:

ما رواه طلحة بن عبيد الله τ قال: مَرَرْتُ مع رسول الله ﷺ بِقَوم على رؤوس النخلِ، فقال: (ما يصنع هؤلاء؟)، قالوا: يُلْقِحُونه، يجعلون الذَّكَر في الأنثى فتلْقَح، فقال رسولُ الله ﷺ: (ما أظن يُغني ذلك شيئًا)، فَأُخْبِرُوا بذلك، فتركوه، فأُخْبِرَ رسولُ الله ﷺ بذلك، فقال: (إن كان ينفعهم ذلك فَلْيَصْنَعُوهُ؛ فَإِنِّي إنما ظننت ظَنًّا؛ فلا تُؤَاخِذُوني بالظَّنِّ؛ ولكن إذا حَدّثتكم عن الله بشيء فخذوا به؛ فإني لن أكذِبَ على الله ﷻ)[3].

الرواية الثانية:

عن رافع بن خَدِيج τ قال: قَدِمَ نبي الله ﷺ المدينة وهم يأبِرُون النخل -يقولون: يلقحون النخل-، فقال: (ما تَصْنَعُون؟)، قالوا: كنا نَصْنَعُهُ، قال: (لعلكم لو لم تفعلوا لكان خيرًا)، فتركوه، فَنَفَضَتْ - أو قال: فنقصت-، قال: فَذَكَرُوا ذلك له، فقال: (إنما أنا بَشَر، إذا أمَرْتُكُمْ بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رَأْيٍ فإنما أنا بَشَر) [4].

الرواية الثالثة:

عن أنس وعائشة - رضي الله عنهما-: أَنَّ رسولَ الله ﷺ مَرّ بِقَوْم يُلَقِّحُونَ، فقال:

(1) ينظر: هل أحاديث الطب النبوي وحي؟ (ص6).

(2) ينظر: السنة وحي (ص26، 34)، هل أحاديث الطب النبوي وحي؟ (ص6)، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب (ص223-224).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعًا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي (1835/4) (ح2361).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعًا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي (1835/4) (ح2362).

ISSN: 2462-2508

(لو لم تفعلوا لَصَلُحَ)، قال: فخرج شِيصًا، قال: فمرَّ بهم فقال: (ما لِنَخْلِكم؟)، فقالوا: قلتَ كذا وكذا، قال: (أنتم أعلم بأمر دنياكم)[1].

الرواية الرابعة:

عن عائشة -رضي الله عنها- أن النبي ﷺ سمع أصواتًا، فقال: (ما هذا الصوت؟)، قالوا: النخل يؤبرونها، فقال: (لو لم يفعلوا لصلح)، فلم يؤبروا عامئذ، فصار شيصًا، فذكروا للنبي ﷺ، فقال: (إن كان شيئًا من أمر دنياكم فشأنكم به، وإن كان من أمور دينكم فإليّ)[2].

المطلب الثاني: بيان غريب الحديث.

- يلقحونه: هو بمعنى (يأبرون) في الرواية الأخرى، ومعناه: إدخال شيء من طلع الذكر في طلع الأنثى فتعلق -بإذن الله-، فيَكُون الثَّمَر -بإذن الله- أجود ممَّا لم يُؤَبَّرْ[3].
- يأبرون: بكسر الباء وضمها، يقال منه: أبر يأبر ويأبر؛ كبذر يبذِر ويبذُر، ويقال: أبر يؤبر -بالتشديد- تأبيرًا. وأَبَرْت النَّخْل آبِرُه: إذا لقَّحْتَه وأصلَحْتَه، والتَّأْبير: التَّلقيح[4].
- ما أظن ذلك يغني شيئًا: يعني به الإبار[5].
- فنفضت -أو فنقصت-: هو بفتح الحروف كلِّها، والأول بالفاء والضَّاد المعجمة، والثاني بالقاف والمهملة.

ونفضت بالفاء والمعجمة معناه: أسقطت ثمرها وألقته من آفة بها، ونقصت في حملها[6].

- فخرج شِيْصًا: بكسر الشين المعجمة، واسكان الياء المثناة تحت، وبصاد مهملة، والشِّيص: التمر الذي لم يكتمل نموه ونضجه، فلم يَشْتَدَّ نَوَاه ويَقْوى، وقد لا يكونُ له نَوىً أصلاً[7].

المطلب الثالث: ذكر أقوال شراح الحديث.

أقوال شراح الحديث متقاربة، وأذكر بعض الأقوال التي وقفت عليها في كتب شرح الحديث:

- قال **القاضي عياض**: "قول النبي هاهنا للأنصار في النخل ليس على وجه الخبر الذي يدخله الصدق والكذب، فينزه النبيﷺ عن الخُلْف فيه؛ وإنما كان على طريق الرأي منه؛ ولذلك قال لهم: (إنما ظننت ظنًّا، وأنتم أعلم بأمر دنياكم)، وحكم الأنبياء وآراؤهم في حكم أمور الدنيا حكم غيرهم من اعتقاد بعض الأمور على خلاف ما

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعًا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي (1836/4) (ح2363).

(2) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الرهون، باب تلقيح النخل (825/2) (ح2471). وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (296/2).
وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (6/ 123) (ح24964)، وفي (152/3) (ح12566) من حديث أنسτ.

(3) ينظر: حاشية السندي على ابن ماجه (91/2)، مرعاة المفاتيح (234/1).

(4) ينظر: جامع الأصول (550/8)، شرح النووي على مسلم (130/15).

(5) المفهم (168/6).

(6) ينظر: جامع الأصول (550/8)، شرح النووي على مسلم (131/15).

(7) ينظر: النهاية في غريب الحديث (2/ 518) (مادة: شيص)، شرح النووي على مسلم (131/15).

ISSN: 2462-2508

هي عليه، ولا وصم عليهم في ذلك؛ إذ هممهم متعلقة بالآخرة، والملأ الأعلى، وأوامر الشريعة ونواهيها، وأمور الدنيا يضادها"[1].

- وقال القرطبي: "لا يجوز على النبي ﷺ شيء من الخطأ في كل ما يبلغه عن الله تعالى، وأما أمور الدنيا التي لا تعلق لها بالدِّين فهو فيها واحد من البشر؛ كما قال: (إنما أنا بشر أنسى كما تنسون)، وكما قال: (أنتم أعلم بأمر دنياكم، وأنا أعلم بدينكم).

وسؤال النبي ﷺ لهم وهم يؤبرون النخل عما يصنعون، وقولهﷺ : (ما أظن ذلك يغني شيئا)؛ يدل على أنه ﷺ لم يكن عنده علم باستمرار هذه العادة؛ فإنه لم يكن ممن يعاني الزراعة والفلاحة، ولا باشر ذلك فخفي عليه، فتمسك بالقاعدة الكلية التي هي: أنه ليس في الوجود ولا في الإمكان فاعل ولا خالق ولا مدبر إلا الله ﷻ، فإذا نُسِب شيء إلى غيره نسبة التأثير؛ فتلك النسبة مجازية عرفية"[2].

- وقد بوّب **النووي** لهذه الأحاديث بقوله: "وجوب امتثال ما قاله شرعًا دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي".

وقال في حديث إبار النخل ﷺ:(ما أظن يغني ذلك شيئًا) فخرج شيصًا، فقال: (إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه؛ فإني إنما ظننت ظنًّا فلا تؤاخذوني بالظن؛ ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به)، وفي رواية: (إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأي فإنما أنا بشر)، وفي رواية: (أنتم أعلم بأمر دنياكم).

قال العلماء: قوله ﷺ: (من رأيي[3]) أي: في أمر الدنيا ومعايشها؛ لا على التشريع، فأما ما قاله باجتهاده ﷺ، ورآه شرعًا؛ يجب العمل به، وليس إبار النخل من هذا النوع؛ بل من النوع المذكور قبله.

قال العلماء: **ولم يكن هذا القول خبرًا؛ وإنما كان ظنًّا** كما بينه في هذه الروايات.

قالوا: ورأيه ﷺ في أمور المعايش وظنه كغيره، فلا يمتنع وقوع مثل هذا، ولا نقص في ذلك، وسببه: تعلق هممهم بالآخرة ومعارفها -والله أعلم-[4].

- وقال **المناوي**: "(إنما أنا بشر) أي: واحد منهم في البشرية، ومساو لهم فيما ليس من الأمور الدينية، وهذا إشارة إلى قوله تعالى: قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ [5] فقد ساوى البشر في البشرية، وامتاز عنهم بالخصوصية الإلهية التي هي: تبليغ الأمور الدينية.

(إذا أمرتكم بشيء من دينكم) أي: إذا أمرتكم بما ينفعكم في أمر دينكم (فخذوا به) أي: افعلوه؛ فهو حق وصواب دائمًا.

(وإذا أمرتكم بشيء من رأيي) يعني: من أمور الدنيا (فإنما أنا بشر) يعني: أخطئ وأصيب فيما لا يتعلق بالدين؛ لأن الإنسان محل السهو والنسيان. ومراده بالرأي: الرأي في أمور

(1) إكمال المعلم (7/334-335).
وللقاضي عياض في الشفاء ما يدل على أن سبب كون قول النبي ρ هنا مخالفًا للواقع؛ هو أنه ظن ورأي؛ لا لأنه من أمور الدنيا. وسيأتي نص قوله (ص20).

(2) ينظر: المفهم (6/168).

(3) قال النووي: "لفظة (الرأي) إنما أتى بها عكرمة على المعنى؛ لقوله في آخر الحديث: (قال عكرمة) أو نحو هذا، فلم يخبر بلفظ النبي ﷺ محققاً". شرح النووي على مسلم (15/ 130).

(4) شرح النووي على مسلم (15/ 130).

(5) سورة فصلت: (آية6).

ISSN: 2462-2508

الدنيا على ما عليه جمع. لكن بعض الكاملين قال: أراد به الظن؛ لأن ما صدر عنه برأيه واجتهاده وأقر عليه حجة الإسلام مطلقًا"[1].

- وقال **الملا القاري** و**المباركفوري** في شرح المشكاة: قدم النبي ﷺ المدينة وأهلها يأبرون النخل، فقال: (ما تصنعون؟)، قالوا: كنا نصنعه، أي: هذا دأبنا وعادتنا[2]، قال: (لعلكم لو لم تفعلوا كان) وفي رواية (لكان خيرا) أي: تتعبون فيما لا ينفع، ما أظن يغني ذلك شيئًا، فتركوا التأبير، فنقصت ثمار النخل، ولم يأت منها شيء صالح، فذكر أصحاب النخيل ذلك النقصان له -عليه الصلاة والسلام-، فقال: (إنما أنا بشر) أي: فليس لي اطلاع على المغيبات؛ وإنما ذلك شيء قلته بحسب الظن، يعني: أني لاحظت إذ ذلك الأمر الحقيقي؛ وهو أن كل شيء بقدرته تعالى، وأنها هي المؤثرة في الأشياء حقيقة، ولم ألتفت إلى أن الله تعالى قد أجرى عادته بأن ستر تأثير قدرته في بعض الأشياء بأسباب معتادة، فجعلها مقارنة لها، ومغطاة لها، وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من مراعاة الأسباب.

(إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم) أضاف الدين إليهم لأن المراد: إذا أمرتكم بما ينفعكم في أمر دينكم فخذوه؛ كقوله تعالى: وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا[3] (فخذوا به) أي: افعلوه؛ فإني إنما نطقت به عن الوحي، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي وأخطئ فلا تستبعدوه؛ فإنما أنا بشر أخطئ وأصيب، والظن يخطئ ويصيب[4].

من مطالعة شروح هذا الحديث والتعليقات عليه، ومن التأمل في رواياته؛ تتجلى الأمور التالية:

- أن قول النبي ﷺلم يكن على وجه الخبر؛ وإنما صرح بأنه ظن منه فقال ﷺ:(ما أظن يغني ذلك شيئًا)، وفي رواية: (إنما ظننت ظنًّا).

قال القاضي عياض: "وأمَّا أقوالُه الدُّنيويَّة من أخْبَارِه عن أحْوالِه وأحوال غيْرِه، وما يَفْعَلُه أو فَعَلَهُ؛ فالخُلْف فيها مُمتنع عليه في كل حال، وعلى أي وجه؛ من عَمْد، أو سَهْو، أو صِحَّة، أو مرض، أو رضًى، أو غَضَب، وأنَّه -صلَّى اللَّه عليه وسلم- مَعْصُوم من الخُلف فيما طريقُه الخبَر المحْض مما يَدخُلُه الصِّدق والكَذب"[5].

وقال أبو جعفر الطحاوي: "فأخبر رسول الله ﷺ في هذا الحديث أن ما قاله من جهة الظن فهو كسائر البشر في ظُنونهم، وأن الذي يقوله عن الله -عز وجل- فهو الذي لا يجوز خلافه"[6].

- أن النبي ﷺ لم يصدر منه أمر للقوم بترك تلقيح النخل، ولم يصدر منه خبر أن التلقيح مفيد أو غير مفيد؛ بل هو ظَن ظنًّا، وأساء القوم فهم هذا الظن، فتركوا التلقيح

(1) ينظر: فيض القدير (567/2)، التيسير بشرح الجامع الصغير (731/1).
(2) أي: كانوا يفعلونه على العادة المستمرة في الجاهلية. مرعاة المفاتيح (234/1).
(3) سورة الحشر: (آية7).
(4) مرقاة المفاتيح (230/1)، مرعاة المفاتيح (243/1-244).
(5) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (2/ 423).
(6) شرح معاني الآثار (270/4).

ISSN: 2462-2508

بناء عليه[1]، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية موضحًا ذلك: "وهو لم ينههم عن التلقيح؛ لكن هم غلطوا في ظنهم أنه نهاهم؛ كما غلط من غلط في ظنه أن الخيط الأبيض والخيط الأسود هو الحبل الأبيض والأسود"[2].

فوقع الخطأ من الصحابة لأنهم حملوا ظن النبي ﷺ على عدم احتمال الخطأ وكأنه وحي، فقدموا ظنه ﷺ على ما علموه يقينًا من ضرورة تلقيح النخل[3].

- أن قوله ﷺ: (ما يصنع هؤلاء؟)، وفي لفظ: (ما تصنعون؟)؛ يدل على أن النبيﷺ لم يكن يعرف التلقيح من قبل؛ لأن أهل مكة كان الغالب عليهم التجارة، بخلاف أهل المدينة فأهل زرع، فالمراد من قوله: (أنتم أعلم بأمر دنياكم) أي: فيما لم يكن له به علم تام، وخبرة تامة؛ لا أنهم أعلم منه بالدنيا في عامة الأمور مطلقًا[4].

- أن النبي ﷺ عندما قال: (أنتم أعلم بدنياكم) بعد أن صرح لهم بالظن والاجتهاد، ومادام هذا سياق الخبر؛ فالمعنى: إذا أخبرتكم بالظن وعندكم يقين بخلافه مما تعلمون من أمور دنياكم؛ فقدموا يقينكم بالأمر الدنيوي على ظني فيه. فقوله إذًا لا يُعد قاعدة عامة في كل أمور الدنيا[5].

- أن الحديث حجة على المخالفين؛ لأن الصحابة فهموا من كلامه ﷺ أنه على العموم، ولم ينكر النبي ﷺ عليهم هذا الفهم، واتباعهم لأمره ولو كان من أمور الدنيا؛ بل خطَّأهم في عملهم بظنه الذي صرح لهم فيه أنه مجرد ظن، فقال: (إنما ظننت ظنًّا فلا تُؤاخذُوني بالظَّن)[6].

- أن قوله ﷺ: (فلا تؤاخذوني بالظن؛ ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به) يبين ما الذي نأخذ به، وما الذي لا نأخذ به، فمقتضى القسمة في هذا الحديث أن كل ما جزم به النبي ﷺ فهو من عند الله ﷻ، ويجب علينا الأخذ به، بخلاف ما ظنَّه ولم يجزم به فهو ليس من عند الله ﷻ، ولا يجب علينا الأخذ به بمقتضى الحديث، وليست القسمة كما فهموها: أن ما كان من أمور الدنيا مطلقًا فهو إلينا، وما كان من أمور الدين فهو إليه ﷺ[7].

يقول الشيخ أحمد شاكر: "وهذا الحديث مما طنطن به ملحدو مصر، وصنائع أوروبا فيها، من عبيد المستشرقين، وتلامذة المبشرين، فجعلوه أصلاً يحاجون به أهل السنة وأنصارها وخدام الشريعة وحماتها إذا أرادوا أن ينفوا شيئاً من السنة، وأن ينكروا شريعة من شرائع الإسلام في المعاملات وشؤون الاجتماع وغيرها، يزعمون أن هذه من شؤون الدنيا، يتمسكون برواية أنسτ: (أنتم أعلم بأمر دنياكم)، والله يعلم أنهم لا يؤمنون بأصل الدين، ولا بالألوهية، ولا بالرسالة، ولا يصدقون القرآن في قرارة نفوسهم، ومن آمن منهم فإنما يؤمن لسانه ظاهراً، ويؤمن قلبه فيما يخيل إليه؛ لا عن ثقة وطمأنينة؛ ولكن تقليداً وخشية، فإذا ما جَدَّ الجِدُّ وتعارضت الشريعة -الكتاب والسنة- مع ما درسوا في مصر أو في أوربا؛ لم يترددوا في

(1) شبهات عصرانية (ص116).
(2) مجموع الفتاوى (12/18).
(3) السنة وحي (ص20).
(4) ينظر: حجية الأحاديث النبوية (ص16)، متى نكون أعلم بأمور دنيانا؟ (ص37).
(5) ينظر: هل أحاديث الطب النبوي وحي؟ (ص7).
(6) ينظر: حجية الأحاديث النبوية (ص16).
(7) ينظر: حجية الأحاديث النبوية (ص16)، متى نكون أعلم بأمور دنيانا؟ (ص37).

ISSN: 2462-2508

المفاضلة، ولم يحجموا عن الاختيار، فضَّلوا ما أخذوه عن سادتهم، واختاروا ما أشربته قلوبهم، ثم ينسبون نفوسهم بعد ذلك أو ينسبهم الناس إلى الإسلام!.

والحديث واضح صريح لا يعارض نصًّا، ولا يدل على عدم الاحتجاج بالسنة في كل شأن؛ لأن رسول الله ﷺ لا ينطق عن الهوى، فكل ما جاء عنه فهو شرع وتشريع چ"ذ ث ث"چ[1]؛ وإنما كان في قصة تلقيح النخل أن قال لهم: (ما أظن ذلك يغني شيئاً)، فهو لم يأمر، ولم ينه، ولم يخبر عن الله ﷻ، ولم يسن في ذلك سنة؛ حتى يتوسع في هذا المعنى إلى ما يهدم به أصل التشريع؛ بل ظن، ثم اعتذر عن ظنه، قال: (فلا تؤاخذوني في الظن)، فأين هذا مما يرمي إليه أولئك ؟ هدانا الله وإياهم سواء السبيل"[2].

والحاصل: أن جميع ما يصدر من الرسول ﷺ من قول على سبيل الجزم أو فعل لا يخلو من حالتين: إما أن يظهر فيه تصريحًا معنى التبليغ والوحي، فهذا لا كلام في أنه وحي من الله تعالى.

وإما ألا يظهر فيه صريحًا كونه وحيًا، فهذا القسم الثاني يندرج تحت عموم قوله تعالى: وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ(3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (4)[3]، فيستفاد منه التشريع حتى يقوم الدليل على خلافه.

وأما الاحتجاج بحديث: (أنتم أعلم بشؤون دنياكم) على أن كلام الرسولﷺ فيما ليس هو بلاغًا عن الله تعالى ليس بوحي، ولا عصمة فيه؛ فاحتجاج لا يصح؛ لأن الظاهر في الحديث: أن رسول ﷺ لم يجزم بما فُهم عنه؛ وإنما ظن ظنًّا في أن التأبير لا يغني شيئًا؛ لأن الله ﷻ هو الذي يقدِّر كل شيء، فبفضل الله تعالى ورحمته وقدرته تلقح النخل، وليس اللقاح بالتأبير، فلو حصل التأبير ولم يقدر الله ﷻ ما حصل اللقاح، ولو قدر الله حصول اللقاح وما أبروا حصل اللقاح -بإذن الله تعالى-، وهذا واضح من حوار الرسول ﷺ مع الصحابي، ولم يعن الرسول ﷺ أن يترك الصحابة اللقاح؛ بل عليهم أن يراعوا في أمور دنياهم ما جرت به سنة الكون من السعي والعمل، والأخذ بالأسباب؛ ولكن لا تعلق النفوس إلا بالله مسبب الأسباب ومقدرها[4].

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن السنة النبوية وحي من الله تعالى كالقرآن الكريم، وإن أقوال النبي ﷺ واجتهاده في الأمور الدنيوية لا تخرج عن عصمة الوحي، فكل ما جزم به النبي ﷺ فهو من عند الله تعالى، وما لم يجزم به فهو وحي إلا إذا قامت قرينة تدل على غير ذلك، فالنبيﷺ لا يُقر على الخطأ، وهو أولى الخلق بإصابة الحق.

وقد خرجت من هذا البحث بالنتائج التالية:

- أن تحديد فاصل بين أمور الدنيا والدين بشكل دقيق أمر غير ممكن.
- أن قوله ﷺ: (أنتم أعلم بأمر دنياكم) لا يعد قاعدة عامة في كل أمور الدنيا.

(1) سورة النور: (آية54).
(2) حكم الجاهلية (ص46-47).
(3) سورة النجم: (آية3-4).
(4) الإعجاز العلمي في السنة (ص46-47).

ISSN: 2462-2508

- أن مقتضى القسمة في الحديث: أن كل ما جزم به النبي ﷺ فهو من عند الله ﷻ، ويجب علينا الأخذ به، بخلاف ما ظنَّه ولم يجزم به، وليست القسمة: أن ما كان من أمور الدنيا مطلقًا فهو إلينا، وما كان من أمور الدين فهو إليه ﷺ.
- أن كل ما يصدر من النبيﷺ ، ولم يظهر فيه ما يدل على أنه وحي؛ يستفاد منه التشريع حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك.
- الحذر من التوسع في معنى قوله ﷺ: (أنتم أعلم بأمر دنياكم) وجعله ذريعة لرد كثير من السنن، وترك العمل بها، والتحاكم إليها، وهذا ما يرمي إليه المستشرقون.

نسأل الله أن يثبتنا على هدي نبيه محمد ﷺ، وأن يميتنا على سنته، ويحشرنا في زمرته، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.
2- **الإعجاز العلمي في السنة النبوية، تعريفه وقواعده،** لـ أ.د: محمد عمر بازمول، دار سبيل المؤمنين، ودار التوحيد، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
3- **إكمال المعلم بفوائد مسلم،** لـ الإمام أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: د. يحيى اسماعيل، دار الوفاء-المنصورة، الطبعة الأولى، 1419ه-1988م.
4- **التيسير بشرح الجامع الصغير،** لـ الإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي-الرياض، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
5- **حاشية السندي على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه)** لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي التتوي نور الدين السندي، دار الجيل – بيروت.
6- **حجية الأحاديث النبوية الواردة في الطب والعلاج،** لـ د: أحمد عمر بازمول، مجالس الهدى-الجزائر، دار الآثار-مصر.
7- **حكم الجاهلية،** لـ أحمد محمد شاكر، مكتبة السنة.
8- **جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ،** لـ أبي السعادات، المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، الطبعة الثانية، 1433هـ-2012م.
9- **سنن ابن ماجه،** لـ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت.
10- **سنن أبي داود،** لـ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي-بيروت.
11- **شبهات عصرانية مع أجوبتها،** لـ سليمان بن صالح الخراشي، دار الوحيين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1430ه-2009م.
12- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى،** لـ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، دار الفيحاء – عمان، الطبعة الثانية - 1407 هـ.
13- **شرح معاني الآثار،** لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى،

ISSN: 2462-2508

1414 هـ- 1994 م.

14- **صحيح سنن ابي داود،** للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الأولى، 1419ه-1998م.

15- **صحيح سنن ابن ماجه،** للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الأولى، 1417ه-1997م.

16- **صحيح مسلم،** لـ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

17- **العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب،** لـ محمد ناصر الناصر، مكتبة الكوثر- الرياض، الطبعة الثانية، 1322ه-2001م.

18- **فيض القدير شرح الجامع الصغير،** لـ الإمام عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى– مصر، الطبعة الأولى، 1356ه.

19- **مجموع الفتاوى،** لـ أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية- المملكة العربية السعودية، 1416هـ-1995م.

20- **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح،** لـ أبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية-الهند، الطبعة الثالثة، 1404هـ-1984م.

21- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح،** لـ أبي الحسن على سلطان الملا القاري، دار الفكر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422ه-2002م.

22- **معجزات نبوية نلمسها من لمحات مضيئة على أحاديث ايقاف تأبير (تلقيح) النخيل،** لـ د: عبد البديع حمزة زللي، الطبعة الأولى، 1418ه-1997م.

23- **مسند الإمام أحمد،** لـ الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1419ه.

24- **المسودة في أصول الفقه لآل تيمية،** لـ أبي البركات عبد السلام بن تيمية، وأبي المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام، وأبي العباس أحمد بن عبد السلام، تحقيق: د. أحمد بن إبراهيم بن عباس الذروي، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، 1422ه-2001م.

25- **المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم،** لـ أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، تحقيق: محي الدين ديب مستو، يوسف علي بديوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق-بيروت.

26- **مقال بعنوان متى نكون أعلم بأمور دنيانا؟،** لـ أ: سامي السويلم، مجلة البيان.

27- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،** لـ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: موفق مرعي، دار الفيحاء ودار المنهل –دمشق، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م.

28- **النهاية في غريب الحديث والأثر،** لـ أبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي،

ISSN: 2462-2508

ومحمود بن محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.

29- **هل أحاديث الطب النبوي وحي؟ (الإعجاز العلمي في الحديث النبوي في مجال الإنسان)**، لـ أ.د: شرف محمود القضاة، مجلة مؤتة، جامعة مؤتة، عمان- الأردن- 2002م.